مفارقات أسعار النفط تضع الأوبك أمام مفترق الطرق

أسعد العاقولي

لم تبق سوى أيام معدودات على موعد المؤتمر الوزاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، الذي من المقرر أن يعقد في الحادي والثلاثين من آذار الجاري بالعاصمة النمساوية / فيينا / وسط مجموعة من العوامل الضاغطة التي تشكل محصلتها الإجمالية حول مفارقات أسعار النفط موضع الخلاف الأساس بين وزراء نفط الدول الإحدى عشرة الأعضاء.

فما الذي جرى ويجري ليكون مثار تباين آراء ووجهات نظر وزراء النفط وخبرائه ومتخصصيه؟

من المعروف إن الأوبك صاغت لنفسها نطاقاً سعرياً مستهدفاً لسلة نفوطها يقع بين 22 و 28 دولاراً للبرميل في ظروف كانت الأسعار تدور حول 20 دولاراً للبرميل في أفضل الأحوال، وقررت عندها إن الحد الأقصى السعري المستهدف، وهو 28 دولاراً للبرميل، إذا ما تم تجاوزه على مدى 20 يوماً متواصلة سيصار للتدخل في السوق عبر ضخ كميات إضافية من الخام للضغط على الأسعار باتجاه الإنخفاض والعودة للنطاق السعري، ولكن (70) يوماً مرت وسعر سلة خامات الأوبك يقف فوق الحد الأقصى دون أن تتدخل المنظمة لمعالجة الموقف في واحدة من صيغتين:

•أما تحديد نطاق سعري مستهدف جديد يحتوي الأسعار السائدة في السوق النفطية الدولية.

•أو الإبقاء على النطاق السعري المعمول به وضخ المزيد من النفط لإعادة إحتواء الأسعار.

غير أن أياً من هذين الخيارين لم يتم إعتماده حتى الآن، الأمر الذي أثار ردود أفعال متباينة يمكن إيجازها بما يلي قدر علاقتها بدول الأوبك:

- الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز ووزيره لشؤون الطاقة روفائيل زاميريز دعيا إلى إجراء تعديل للنطاق السعري المستهدف بحيث يكون بين 25 و 32 دولاراً للبرميل، واتخذ الموقف ذاته وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل مؤكداً بأن إرتفاع الأسعار فوق الحد الأقصى للنطاق المستهدف لا يعود لنقص العروض وإنما لأسباب سياسية ترتبط بعدم إستقرار الأوضاع نسبياً في فنزويلا ونايجيريا وتأخر إنتعاش الصادرات العراقية، وهكذا الأمر بالنسبة لوزير النفط الإيراني بيغان زنكنه الذي أكد بأن قضية الأسعار ليست مشكلة بحد ذاتها لأنها تتعلق بعوامل طارئة وستزول عندما ينخفض الطلب على نفط أوبك، فيما أعرب المستشار النفطي النيجيري أدموند واوكورو عن تأييده لرفع النطاق السعري.

- ومن جانب آخر عبر علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي عن رأي مماثل دون أن يدعو إلى رفع النطاق السعري المستهدف، وذلك من خلال تأكيده على إن إنخفاض قيمة الدولار هو الذي يكافئ رفع السعر فوق الحد الأقصى للنطاق المستهدف.

- ولكن كل من وزير النفط الكويتي أحمد الفهد الصباح والإماراتي عبيد بن سيف الناصري والقطري عبد الله بن حمد العطية طالبوا الأوبك ومؤتمرها الوزاري المقبل بتحديد الأسباب الحقيقية وراء إرتفاع الأسعار، مقابل عدم طرح أية صيغة بديلة.

ولعل ما يهم الأطراف المعنية خارج الأوبك، لاسيما وكالة الطاقة الدولية التي تمثل الدول الصناعية المستهلكة الرئيسة للنفط هو أن تنخفض الأسعار من خلال ضخ كميات إضافية من الخام حتى لو أدى ذلك إلى أغراق الأسواق النفطية الدولية، وهذا بالذات ما يشكل صلب معارضتها لنتائج المؤتمر الوزاري للأوبك الذي إنعقد في الجزائر يوم العاشر من شباط الماضي، وإعتمد قرارين أساسين، أولهما: الدعوة لإلتزام الدول الأعضاء بحصصها الانتاجية الرسمية في إطار السقف الإنتاجي الإجمالي للمنظمة. وثانيهما: خفض هذا السقف الإنتاجي مليون برميل، من 24.5 إلى 23.5 مليون برميل / يوم إبتداءً من مطلع نيسان المقبل، ويعود هذا الخفض إلى توقعات مؤكدة لهبوط الطلب على النفط في الربع الثاني من العام بناءً على عوامل موسمية لحلول فصل الربيع في نصف الكرة الأرضية الشمالية.

وإعتمدت الأوبك في قراريها على تحليل دقيق لمستوى البلدان الأعضاء والأوضاع المحتملة لسوق النفط الدولية، حيث وجدت بأن هناك زيادة إجمالية في إنتاج أعضائها تقدر بأكثر من 1.5 مليون برميل يومياً، فيما يتوقع أن يهبط الطلب على نفوطها بما يزيد على المليون برميل يومياً، وهذه التقديرات أيدتها إدارة معلومات الطاقة في وزارة الطاقة الأميركية التي اوضحت في تقريرها الشهري بأن إنتاج اعضاء الأوبك من الخام، بإستثناء العراق بلغ في المتوسط 26.33 مليون برميل يومياً في شهر شباط الماضي، وهو ما يزيد بمقدار 2.83 مليون ب / ي عن السقف الانتاجي الاجمالي الجديد للمنظمة الذي يبدأ العمل به في الأول من نيسان 2004، والبالغ 23.5 مليون برميل يومياً.

وإزاء هذه الوقائع كان من المفروض على الأوبك أن تتمسك بقرارات مؤتمر الجزائر الوزاري حفاظاً على مصالحها الحيوية وتخطياً لاية ضغوط تستهدف إضعاف وحدة مواقف اعضائها وتقليص إمكانية مواجهتها لاحتمالات هبوط معدلات الطلب مع إنحسار فصل الشتاء الحالي، وبالتالي توقع حصول إنخفاض طارئ وغير محسوب، وقد يكون إنهيارياً في أسعار النفط، مما يؤدي إلى دخول السوق النفطية الدولية في دوامة من الاختلالات التي لا يمكن تقدير عواقبها ونتائجها السلبية بيسر وسهولة، وهذا بالذات ما تريده شعوب البلدان المنتجة والمصدرة للنفط من المؤتمر الوزاري المقبل للمنظمة الذي سيعقد يوم الأربعاء القادم / غداً.

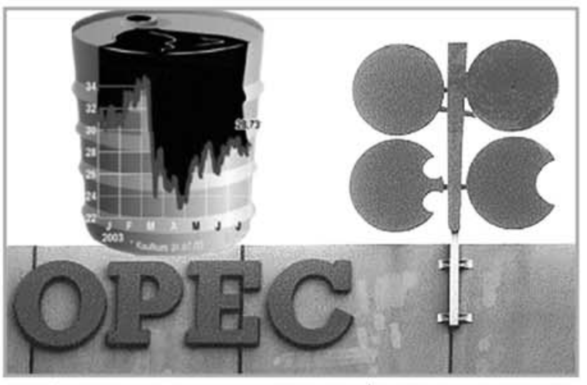

البنتاغون
يمنح عقدا قيمته 900 مليون دولار في العراق

واشنطن-

منح البنتاغون شركة في كاليفورنيا عقدا تبلغ قيمته 900 مليون دولار لبناء او تصليح بنى تحتية للجيش والقضاء والامن في العراق.

وهذا العقد الذي منح الى شركة بارسون ديلاور انكوربوريشن في باسادينا كاليفورنيا، (غرب) هو آخر عقد من سلسلة عقود منح القسم الاكبر منها الى شركات اميركية وبريطانية في اطار اعادة اعمار العراق.

وقد منح البنتاغون يوم الخميس الشركة نفسها عقدا قيمته 500 مليون دولار لبناء مستشفيات وعيادات ومساكن ومبان رسمية.

ووعدت الولايات المتحدة بالافراج عن 18.6 مليار دولار لاعادة اعمار العراق، اي اكثر من ثلثي الـ55 مليار دولار التي اعتبرها البنك الدولي ضرورية لاعادة اعمار العراق.

وقررت الولايات المتحدة منح العقود الكبرى لاعادة الاعمار الى شركات بلدان ساندت الحرب على العراق.

محادثات بين صندوق النقد الدولي ومسؤولين عراقيين حول مساعدة محتملة

واشنطن-

اعلن الناطق باسم صندوق النقد الدولي توماس دوسون ان خبراء في الصندوق بحثوا مع مسؤولين عراقيين وممثلين عن سلطة الائتلاف المؤقتة في تقديم مساعدة محتملة للعراق.

واوضح ان المحادثات جرت مؤخراً في بيروت. وقال انه تم بحث "جدول زمني لاستخدام العراق موارد مالية من صندوق النقد الدولي في اطار سياستنا لتقديم المساعدة العاجلة لدول خارجة من مراحل نزاعات".

واضاف الناطق انه كما سبق ان افاد صندوق النقد الدولي، فان العراق قد "يفيد من هذه المساعدة خلال النصف الثاني من عام 2004 شرط تشكيل حكومة تعترف بها الاسرة الدولية".

وقال دوسون ان المحادثات بين الخبراء والمسؤولين العراقيين كانت "مثمرة" ولا سيما بشأن آفاق العام 2004، ذاكرا بصورة خاصة موازنة 2004 للعراق.

البنك الدولي يمنح تركيا قرضا باكثر من 200 مليون دولار لتمويل مشاريع طاقة

واشنطن-

اقر البنك الدولي منح تركيا قرضا بمبلغ 202.3 مليون دولار لتمويل مشاريع للطاقة المتجددة.

ويهدف القرض الذي سيسدد على 12 عاما مع فترة سماح اربع سنوات الى تشجيع المؤسسات الخاصة على انتاج

والهواء في اطار اصلاح قطاع الكهرباء الذي اعتمدته انقرة مؤخرا.

ومن جهة اخرى، اشار البنك الدولي الى ان المشروع يتفق مع اهداف الاتحاد الاوروبي لحماية البيئة.

معارض
معرض CeBIT انطلق بألمانيا

انطلق أكبر معرض متخصص في صناعات التكنولوجيا المتطورة في مدينة هانوفر الألمانية.

ويقول المراقبون أن المعرض يعكس توقعات النمو في هذا القطاع للسنة الحالية بعد تراجع المشاركة في السنوات الثلاث الأخيرة، بسبب تراجع انفاق المستهلك على منتجات هواتف الموبايل "المحمول" ومعدات الكومبيوتر وغيرها من التكنولوجيا.

غير أن الخبراء رأوا أنه بالرغم من توقع تراجع في عدد من الشركات المشاركة في المعرض لكن الشركات الحاضرة متفائلة بتحقيق نمو أفضل هذا العام.

وتوقع تشارلز هومز خبير رفيع في مؤسسة فوريستر للأبحاث بأمستردام أن ترتفع معدلات الانفاق الإجمالي على منتجات الكومبيوتر والاتصالات بنسبة 2.6 بالمائة هذا العام في اقتصاديات أربع دول أوربية هي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهولندا، لتصل في عام 2005 إلى 2.9 بالمائة، مقارنة مع النسبة المسجلة العام الماضي عند 0.80 و 0.77 بالمائة عام 2002، في قطاع الكومبيوتر ومعدات الكومبيوتر والخدمات والاتصالات.

وتوقع منظمو معرض CeBIT في هانوفر مشاركة 6411 شركة هذا العام، وهو معدل أقل بـ191 شركة عن العام الماضي وأقل من 8100 شركة تواجدت في المعرض عام 2001.

وقد افتتح المستشار الألماني غيرهارد شرويدر أعمال المعرض. أما ما يتوقعه المستهلك من هذا النوع المتخصص من المعارض فهو الإطلاع على أحدث الابتكارات التكنولوجية.

يشار إلى أن موضوع الأمن وحماية المعلومات والأفراد في مواجهة الإرهاب سيطر على قائمة أعمال المؤسسات بمختلف الاختصاصات والمصالح والتي اشتركت بالمعرض ذاته في هانوفر عام 2002.

كذلك كشف النقاب عام 2002 عن تكنولوجيا متطورة لحماية المؤسسات، تعتمد أنظمة متطورة قادرة على مسح قزحية العين وتمييز أصوات الأشخاص.

مؤتمرات
مؤتمر إقليمي للطاقة الجديدة والمتجددة في صنعاء خلال نيسان المقبل

تشهد العاصمة اليمنية صنعاء خلال نيسان القادم مؤتمراً إقليمياً حول الطاقة الجديدة والمتجددة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وستشارك فيه بلدان عربية وأوربية، وستنظم المؤتمر وزارة الكهرباء اليمنية، بالتعاون مع وزارة المياه والبيئة، وبالتنسيق مع وزارة البيئة بجمهورية ألمانيا الاتحادية وعدد من الجهات الدولية المانحة لقطاع الكهرباء في اليمن.

ويهدف المؤتمر الإقليمي إلى فتح النقاش وتبادل وجهات النظر العربية والأوربية حول إمكانية وطرق إستغلال الطاقة الجديدة والمتجددة وفتح مجالات واسعة للشراكة في تبني مشاريع استثمارية في هذا المجال باليمن والمنطقة العربية.

وقد أعلنت جمهورية ألمانيا مشاركتها في المؤتمر، وقال خبير الطاقة المتجددة الألماني الدكتور أندرياس زوللنر بأن الوفد الألماني سيضم وزير البيئة الألماني وعدد من المستثمرين ورجال الأعمال الألمان الناشطين في مجال الطاقة المتجددة، معتبراً أن ذلك سيتيح لوزارة الكهرباء اليمنية وللمستثمرين اليمنيين فرصة التبادل لوجهات النظر حول إمكانية وطرق استغلال هذه الطاقة وفتح مجالات واسعة للشراكة، مشيراً إلى أن مؤتمر صنعاء يعد مؤتمراً تمهيداً لمشاركة اليمن في فعاليات المؤتمر العالمي للطاقة الجديدة والمتجددة خلال الأول من تموز القادم في مدينة بون الألمانية.

وشدد الخبير الألماني على ضرورة أن تستغل وزارة الكهرباء اليمنية مشاركتها في المؤتمر العالمي للطاقة من خلال وضع استراتيجية للطاقة المتجددة محددة الأهداف لمدة عشر سنوات قادمة لكي تنال من خلالها المزيد من الدعم والتمويل من الدول المانحة.

وقال في تصريحات صحافية إن ألمانيا تحاول تنشيط الطاقة المتجددة في العالم من خلال تبنيها لعدد من المؤتمرات الإقليمية الصغرة في عدد من الدول لتحضير للمؤتمر العالمي وللخروج بأهداف مشتركة واتفاقيات موحدة يمكن تحقيقها على الصعيد العالمي،

واعتبر أن اهتمام الجمهورية الألمانية في إقامة مؤتمر للطاقة الجديدة والتجددة في صنعاء هو نتيجة للعلاقات الجيدة بين البلدين الصديقين، ومن جهة أخرى وقوع اليمن في الحزام الشمسي للعالم مما جعلها تمتلك مصدراً للطاقة الشمسية أكثر مما كان يتوقعه الخبراء الألمان بالإضافة إلى ما لمسه الخبراء من مشاريع واعدة في هذا المجال والتي تبناها القطاع الخاص اليمني.

وكشف خبير الطاقات المتجددة الألماني بأن برلين قدمت خلال الفترة القليلة الماضية لليمن مليون يورو لاستخدامها في مجال الطاقة الجديدة والتجددة وذلك وفاء منها بالوعد الذي قدمه وزير التعاون والتطوير الألماني خلال زيارته لليمن ابان العامين الماضيين، مشيراً إلى أن 50% من إجمالي المبلغ سيتم تخصيصه لوضع استراتيجية تطوير الطاقة المتجددة في اليمن والنصف الآخر سيتم صرفه على الخبراء الذين سيتولون بناء القدرات الذاتية للعاملين في مجال الطاقة المتجددة في وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء وكهرباء الريف.

الشركات البريطانية مهتمة بليبيا لكنها شديدة التكتم

بقلم سيلفي لانتوم

لندن (اف ب)-

تبدي الشركات البريطانية اهتمامها بالموارد الطبيعية والفرص المتوافرة في ليبيا حيث اعلنت مجموعة "شل" عودتها بعد غياب استمر 12 سنة لكنها تبقى متكتمة حول الاستراتيجية التي ستعتمدها في هذا البلد الذي كان حتى فترة قصيرة مهمشا.

ووقعت "شل" و"الشركة النفطية الوطنية الليبية الحكومية" الخميس اتفاقا لـ"شراكة استراتيجية على المدى الطويل في التنقيب وانتاج النفط والغاز" بمناسبة زيارة رئيس الوزراء البريطاني التاريخية الى طرابلس.

واعلن بلير ايضا زيارة وفد يضم رجال اعمال بريطانيين الى طرابلس مطلع نيسان و"التوقيع قريبا على اتفاق كبير" بين ليبيا ومجموعة "بي ايه اي سيستمز" لصناعات الطيران والدفاع.

من جهتها شددت مجموعة "بي ايه اي سيستمز" على ان المفاوضات لا تزال في "مرحلة تمهيدية" واوضح الناطق باسمها ان المفاوضات تشمل "البنى التحتية لصناعات جوية".

واكد الناطق عدم وجود نشاطات للمجموعة حاليا في ليبيا مشددا على ان المحادثات لا تشمل مجال الدفاع.

وتسير شركة "بريتيش ايرويز" ثلاث رحلات جوية بين لندن وطرابلس منذ اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام 1999.

وقال ناطق باسم شركة الطيران ان البريطانية ان هذه الرحلات المنتظمة تقررت "لانها سوق كبيرة لرحلات العمل وسوق محتملة للسياحة".

لكن من الصعب العثور على اثر لشركة بريطانية كبيرة في ليبيا.

فقد غادرت المجموعات النفطية الكبيرة هذا البلد بعد تأميم قطاع النفط مطلع السبعينيات.

وكانت "شل" قد اجرت عمليات تنقيب في البحر نهاية الثمانينات لم تفض الى نتيجة على ما افاد ناطق باسم هذه المجموعة الانكليزية-الهولندية.

وخفضت المجموعة عندها وجودها في ليبيا تدريجيا وصولا الى انسحابها الكامل منها العام 1992. وغادرت شركة "بريتيش بتروليوم" (بي بي) ليبيا بعد التأميم مباشرة. وليس لدى المجموعة اي نية للاستثمار حاليا في هذا البلد. وقال ناطق باسم "بي بي". "نحن بالطبع على اطلاع على التغييرات التي يشهدها هذا البلد لكننا لا نبذل جهدا خاصا باتجاه ليبيا".

وتفيد ارقام منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ان الاحتياطي النفطي المثبت في ليبيا يصل الى 36 مليار برميل لكن قد تحوي ليبيا المزيد من النفط الخام اذ ان اتفاقات التنقيب والانتاج تشمل فقط ربع مساحة هذا البلد. ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا بـ 1314 مليار متر مكعب. وتفيد الارقام الرسمية البريطانية ان ليبيا هي الشريك التجاري الثامن والخمسون لبريطانيا على المستوى الدولي. وبلغت قيمة الصادرات البريطانية الى هذا البلد 241.1 مليون جنيه (حوالى 630 مليون يورو) في العام 2003، بارتفاع نسبته 12 % مقارنة مع السنة السابقة. وتصدر لندن خصوصا المعدات والاجهزة في مجال الكهرباء والطاقة فضلا عن سلع طبية وادوية. وتبيع مجموعة "غلاكسو سميث كلاين" الى ليبيا ادوية خصوصا في مجال معالجة مشاكل التنفس عبر وكيل محلي "لكن ليس لديها اي وجود حسي في هذا البلد". وحدها مجموعة الاشغال العامة "اميك" التي فازت للتو بعقود كبيرة في العراق، تقر بوجود محدود لها في ليبيا. وقال ناطق باسم المجموعة "لدينا استثمار صغير في مجال اختبار خطوط انابيب نقل النفط". واوضح انه لا يوجد لـ"اميك" سوى "حفنة من العاملين" في ليبيا مشددا في الوقت ذاته على ان هذا البلد "يوفر فرصا كبيرة ونحن ندرك ذلك جيدا".

(كوكاكولا) تسحب مياه داساني من بريطانيا

سحبت شركة كوكاكولا كميات مياه داساني التي تنتجها من نقاط البيع في بريطانيا، بسبب تجاوز بعض المعايير فيها النسب العلمية المقررة، مما سيؤثر على صورة منتجات الشركة التي تحاول غزو القارة الأوروبية في ما يتعلق بمياه الشرب المعبأة. وقالت متحدثة باسم الشركة في لندن "إنه تقرر سحب داساني من نقاط البيع بدءاً من الجمعة". وأوضح بيان للشركة الأمريكية التي تعتبر الأولى عالمياً في إنتاج وبيع المواد المرطبة، أن الأمر يتعلق بإجراء وقائي. وأضاف البيان أن القرار لم يتم اتخاذه على خلفية الانتقادات التي طالت منتج الشركة "داساني" عقب إطلاقه في بريطانيا، ووصل الأمر حد السخرية منه في الصحافة البريطانية. وكانت وكالة الرقابة على المعايير الغذائية البريطانية قد قررت التحقيق في مسألة استخدام شركة كوكاكولا كلمة "نقي" في منتجها من ماركة "داساني Dasani" لمياه الشرب المعبأة. وقالت تقارير إن مصدر المياه لمنتج "داساني" الذي تم إطلاقه الشهر الماضي في الأسواق البريطانية "هو مياه الحنفيات" ويزود به مصنع كوكاكولا في جنوب شرقي لندن. وقال متحدث باسم وكالة الرقابة على المعايير الغذائية البريطانية إنه يبدو أن "داساني" قد خرقت قوانين حماية المستهلك.

وقال المتحدث "المستهلكون قد لا ينتبهون إلى أن هناك ثلاثة أصناف من مياه الشرب التي تباع معبأة في عبوات، وهي المياه المعدنية الطبيعية، ومياه الينابيع ومياه الشرب التي توفرها شبكات خاصة يمكن الحصول عليها عبر حنفيات المنازل".

وقالت شركة كوكاكولا إن عملية التصفية متطورة جداً وقامت ناسا بتحسينها لتنقية السوائل على المركبات الفضائية.

السلطات المصرية تفتح تحقيقا حول حادث طائرة مصرية فوق فرنسا

القاهرة:

فتحت السلطات المصرية تحقيقا لتحديد اسباب قيام طائرة تابعة لشركة "الاقصر اير" المصرية بالابتعاد عن مسارها فوق مدينة نانت (غرب فرنسا) ليل 20 الى 21 اذار، كما اعلن مسؤول في وزارة الطيران المدني.

وتسبب الحادث في حظر كل رحلات شركة "الاقصر اير" في فرنسا.

وفي تصريح للصحافيين، قال رئيس قطاع العمليات بوزارة الطيران المدني الطيار صالح موسى ان وزارة الطيران المدني "تلقت خطابا من سلطات الطيران الفرنسية بالواقعة" وستبدأ تحقيقا لتحديد اسباب الحادث.

واكد ان الوزارة تخضع كل الطائرات المصرية لمراقبة صارمة للتاكد من ان وضعها يتوافق مع القواعد الدولية للسلامة الجوية، موضحا ان هناك 35 شركة طيران مصرية اخرى، تقوم تسع منها بتامين رحلات الى اوروبا.

واوضحت مديرية الطيران المدني الفرنسية ان طائرة تابعة لشركة "الاقصر اير" قادمة من مدينة الاقصر جنوب مصر، حادت عن مسارها خلال اقترابها من مطار "نانت اتلانتيك" ليل 20-21 اذار وحلقت فوق منطقة سكنية على علو منخفض.

واضافت المديرية ان الطائرة حلقت بعدها عاليا ثم هبطت في مطار نانت اتلانتيك، موضحة انه تم فتح تحقيق في الامر وطلب من السلطات المصرية التحقق من بعض مواصفات تدريب الطواقم ومن توثيق احداثيات الرحلة والمعدات المستخدمة في الطائرة.

قطر توقع مذكرة تفاهم لمشاريع غاز بقيمة ستة مليارات دولار

الدوحة-

وقعت قطر مذكرة تفاهم تشمل ثلاثة مشاريع تبلغ قيمتها الاجمالية ستة مليارات دولار مع الكونسرسيوم الجنوب افريقي الاميركي "ساسول شيفرون" لرفع انتاجها من الغاز المسال، وفق ما اعلن وزير الطاقة القطري عبد الله العطية.

واضاف الوزير في مؤتمر صحافي ان هذه المشاريع تشمل مشروعا بقيمة 1.4 مليار دولار لزيادة طاقة الانتاج من الغاز المسال بمقدار 100 الف برميل يوميا، ومشروعا ثانيا بقيمة 4.5 مليارات دولار لانشاء وحدة لانتاج 130 الف برميل يوميا.

اما المشروع الثالث فيشمل انتاج منتجات غازية وتبلغ قيمته 150 مليون دولار.

وقال الوزير. نحن نعمل بجد من اجل تحقيق طموحنا في جعل قطر عاصمة الغاز عبر العالم وان هذه المشاريع ستكون لها مساهمة هامة في تحقيق ذلك".

ودشنت قطر اواخر الاسبوع الماضي مصنعا ضخما لمعالجة الغاز الطبيعي المسال يقع ضمن المدينة الصناعية في راس لفان شمالي الدوحة التي بدأت تصدر منها اولى شحنات تصدير الغاز المسال الى الهند.

لقاء وزاري سوري- تركي في دمشق يتناول الشؤون الاقتصادية

دمشق

افادت وكالة الانباء السورية الرسمية ان رئيس الوزراء السوري ناجي عطري استقبل في دمشق وزير المالية التركي كمال اون اكيتان وتناول اللقاء "اهمية تعزيز" العلاقات الاقتصادية بين تركيا وسوريا.

واكد الوزير التركي الذي يزور سوريا، خلال لقاء له مع وزير المالية السوري محمد الحسين، بحسب ما نقلت الوكالة، على "حرص بلاده على تعزيز علاقاتها مع سوريا في جميع المجالات وخصوصا في مجال المصارف والتجارة والاستثمار".

وتحدث الحسين من جهته عن "تطوير بوابات العبور واقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين ومشروع منطقة زراعية على الحدود".

كما اشار الى "رغبة وزارة المالية الاستفادة من التجربة التركية في مجال سوق الاوراق المالية".

وقام الرئيس السوري بشار الاسد في بداية كانون الثاني بزيارة الى تركيا كانت الاولى لرئيس سوري.

والتقى في اسطنبول وفدا من رجال الاعمال الاتراك ووعدهم بتسهيل آلية الاستثمار والمعاملات التجارية في سوريا.

وتم توقيع اتفاقين يتعلقان بتطوير الاستثمار وبالضرائب بين الجانبين تمهيدا للتوقيع على اتفاق للتبادل الحر.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين مليار دولار في 2003.